

ماله ان يخرج من الثلث وان لم يكن لغيره شيء في ثلثي قيمته
 فان كان على الممتنع دين سعيه جميع قيمته لم ير له ولد للدين
 مذبذب فان علق المذبح برهونه على صفة مثل ان يقول اذمت
 بين مرضي هذا او سفرى هذا فليس يهدى ويجوز بيعه فان
 الممتنع على الضفة التي ذكرها عنى كما يعنى المذبح
 اذا ولدت الامنة من مولاها فقد صارت ام ولد له للبحر
 بيعها ولا تملكها وله وطئها واخذها ما واجارته او تزوجها
 ولا يثبت نسب ولدها الا ان يمتزج به فان جاءت بعد ذلك
 بولد ثبت نسبه منه بغير اقراره فان نفاه انفى بقوله و
 ان زوجه نجرات بولده ونوفى حاكم امه واذا مات الممتنع
 عنقت من جميع الماله ولا تلزمها السعاية للفرار وان كان
 على الممتنع دين واذا وطئ الرجل امته غيره بنكاح فولدت منه ثم
 ملكها صارت ام ولد له واذا وطئ الاب جارية ابنه
 نجرات بولده فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد له عليه
 قيمتها وليس عليه غيرها ولا قيمه ولدها وان وطئ الاب
 مع بقاء الاب لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا ثبت النسب
 من الجدة كما يثبت من الاب واذا كانت الجارية بين شريكين

نجرات

نجرات بولده فادعاه احداهما ثبت نسبه منه وصارت
 ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليس عليه شيء
 من قيمته ولدها فان ادعىا امهات ثبت نسبه منهما وكانت
 الام ام ولد لها وكل واحد منهما نصف العقر وورث الاثني
 من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب
 واحد واذا وطئ الممتنع جارية مكاتبه نجرات بولده فادعاه فان
 صدقه المكاتبة ثبت نسبه الولد منه وكان عليه عقرها وقيمة
 ولدها ولا نصيب ام ولد له وان كذب في التسمية يثبت
 اذا كان الممتنع او امته على ان يطرد عليه
 وقبل العمد ذلك صار كاتبا ويجوز ان يشرط المالك حال
 ويجوز مؤملا ونجما ويجوز كتابة العمد الصغير
 اذا كان يعقل البيع والشراء واذا اوصفت الكاتبة فخرج المكاتبة
 من الممتنع ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز
 له التزوج الا باذن الممتنع ولا يهب ولا يتصدق الا بالشيء اليسير
 ولا يتكفل فان ولده ولد من امته دخل في كتابته وكان يحكمه
 حكمه وكسبه وان تزوج الممتنع من امته ثم كاتبه فادعاه
 منه ولدا دخل في كتابته وكان كسبه لها وان وطئ الممتنع